

أثر تكامل الرقابة المالية والشرعية في تحسين الأداء المالي من وجهة نظر عينة من المسؤولين في المصارف الإسلامية العاملة في سورية

سليم سفاف* صلاح شيخ ديب** منذر مرهج***

(الإيداع: 5 تشرين الثاني 2025، القبول: 28 شباط 2026)

الملخص:

يهدف البحث إلى دراسة أثر تكامل الرقابة في تحسين مؤشرات الأداء المالي للمصارف الإسلامية العاملة في سورية، وتحديد العوامل التي تدعم أو تعيق هذا التكامل. استخدم البحث المنهج الوصفي، مع تصميم استبانة مكونة من 35 سؤالاً، وتم تحليل البيانات باستخدام برامج SPSS و AMOS. شملت العينة 206 موظفين عشوائيين طبقاً من ثلاثة مصارف إسلامية رئيسية في سورية (بنك البركة سورية، بنك سورية الدولي الإسلامي، وبنك الشام الإسلامي)، يمثلون هيئات الرقابة الشرعية، الرقابة المالية، والادارات التنفيذية. أظهرت الدراسة وجود أثر إيجابي ومعنوي لتكامل الرقابة المالية والشرعية في الأداء المالي، حيث فسر نموذج الانحدار المتعدد 68% من التباين في مؤشرات الأداء مع تأثير كبير للهيكل المؤسسي للتكامل، فعالية الاتصال، وتكامل معايير التقييم. كما تبين أن الإدراك بالتكامل يختلف حسب المؤهل العلمي والخبرة.

الكلمات المفتاحية: الرقابة المالية، الرقابة الشرعية، المصارف الإسلامية، التكامل الرقابي، الأداء المالي

*طالب دكتوراه – قسم إدارة الأعمال – كلية الاقتصاد – جامعة اللاذقية.

**أستاذ – قسم إدارة الأعمال – كلية الاقتصاد – جامعة اللاذقية.

*** أستاذ مساعد – قسم إدارة الأعمال – كلية الاقتصاد – جامعة اللاذقية.

The Impact of Financial and Shari'ah Governance Integration on Enhancing Financial Performance: The Perspective of a Sample of Officials in Islamic Banks Operating in Syria

Salim Saffaf* Salah Sheikh Deeb Mundhir Marhj*****

(Received: 5 November 2025, Accepted: 28 February 2026)

Abstract:

This study aims to examine the impact of integrating control on improving the financial performance indicators of Islamic banks operating in Syria and to identify the factors that support or hinder this integration. The study employed a descriptive approach, designing a questionnaire consisting of 35 questions, and data were analyzed using SPSS and AMOS software.

The sample included 206 stratified random employees from three major Islamic banks in Syria (Al Baraka Bank Syria, Syria International Islamic Bank, and Al Sham Islamic Bank), representing Shariah supervisory boards, financial control, and executive management.

The study revealed a significant positive effect of the integration between financial and Shariah control on financial performance. The multiple regression model explained 68% of the variance in performance indicators, with a strong impact for the institutional integration structure, communication effectiveness, and evaluation criteria integration. It was also found that the perception of integration varies according to educational qualification and experience.

Keywords: Financial control, Shariah control, Islamic banks, regulatory integration, financial performance

***PhD Candidate – Department of Business Administration – Faculty of Economics – Latakia University.**

****Professor – Department of Business Administration – Faculty of Economics – Latakia University.**

*****Assistant Professor – Department of Business Administration – Faculty of Economics – Latakia University.**

المقدمة:

شهدت المصارف الإسلامية خلال العقود الأخيرة توسعاً واضحاً في حجم أعمالها وانتشارها الجغرافي، ما جعلها فاعلاً أساسياً في النظام المالي العالمي، وفرض عليها تحديات متزايدة تتعلق بتكامل الرقابة الشرعية والمالية بما يضمن تحقيق الكفاءة والالتزام في آنٍ واحد. وتتبع أهمية هذا التكامل من كونه يُمثل حلقة وصل بين متطلبات الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية وبين أهداف الكفاءة المالية والربحية، إذ تسعى المصارف الإسلامية إلى تحقيق عوائد مالية مجزية دون الإخلال بضوابط الشريعة وأخلاقياتها.

وتشير الأدبيات الحديثة إلى أن فاعلية الحوكمة الشرعية ترتبط ارتباطاً إيجابياً بالأداء المالي للمصارف الإسلامية، خاصة حينما تكون الرقابة الشرعية متكاملة مع نظم الرقابة المالية الداخلية والخارجية، مما يؤدي إلى تحسين جودة الأصول وتقليل المخاطر التشغيلية والتمويلية، هذا التكامل ينعكس كذلك في رفع مستوى الشفافية والمساءلة، ما يعزز ثقة المودعين والمستثمرين في المصرف ويحدّ من مخاطر الانحراف عن مقاصد الشريعة.

في السياق العربي عامة والسوري خاصة، تواجه المصارف الإسلامية تحديات تتعلق بضعف التنسيق المؤسسي بين الرقابة المالية التي تشرف عليها الهيئات التنظيمية، والرقابة الشرعية التي تمارسها هيئات الفتوى والمجالس الشرعية داخل المصارف. فقد بيّنت الدراسات أن ضعف التكامل بين الرقابتين يؤدي إلى تفاوت في تطبيق الضوابط الشرعية من مصرف إلى آخر، ما ينعكس سلباً على مؤشرات الأداء المالي وجودة المحفظة التمويلية. كما أشارت الدراسات إلى وجود فروق في الكفاءة المالية بين المصارف الإسلامية والتقليدية في سورية، وأن جانب الرقابة الشرعية يحتاج إلى تطوير أدواته وأساليبه بما ينسجم مع متطلبات الرقابة المصرفية والحوكمة المالية الحديثة.

وعليه، تأتي هذه الدراسة لتسد فجوة معرفية في سورية من خلال تحليل أثر تكامل الرقابة المالية والشرعية في مؤشرات الأداء المالي من وجهة نظر العاملين في المصارف الإسلامية العاملة في سورية، بهدف تقديم إطار متكامل يساهم في تعزيز الامتثال الشرعي وتحسين الكفاءة المالية في آنٍ واحد. كما تسعى الدراسة إلى تحديد العوامل التي تدعم أو تعيق هذا التكامل مثل استقلالية هيئات الرقابة الشرعية، فعالية نظم الرقابة الداخلية، ودور المصرف المركزي في الإشراف والتنسيق.

أولاً. منهجية البحث

1.1 مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في غياب تحليل علمي معمّق يوضح مدى تأثير تكامل الرقابة المالية والشرعية في الأداء المالي في المصارف الإسلامية السورية، حيث تشير المعطيات الأولية إلى أن كلاً من الرقابتين تعمل بمعزل عن الأخرى، مما يحدّ من فعالية منظومة الحوكمة المصرفية، ويؤثر سلباً في كفاءة التشغيل والامتثال الشرعي كما لا توجد دراسات تطبيقية حديثة تقيس العلاقة السببية بين هذا التكامل ومستوى الأداء المالي باستخدام بيانات كمية على المصارف السورية. بناءً على ما تقدم يمكن تحديد مشكلة البحث في السؤال الرئيسي الآتي:

ما أثر تكامل الرقابة المالية والشرعية في تحسين الأداء المالي من وجهة نظر العاملين في المصارف الإسلامية العاملة في سورية؟

أسئلة البحث الفرعية

1. ما مدى تكامل الهيكل المؤسسي بين إدارات الرقابة المالية وهيئات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية السورية؟
2. إلى أي حد يساهم تكامل الهيكل المؤسسي للرقابتين في تحسين الربحية لدى المصارف الإسلامية؟
3. ما أثر فعالية الاتصال والتنسيق بين الرقابتين في السيولة المالية للمصارف الإسلامية؟
4. كيف يؤثر تكامل معايير التقييم الشرعي والمالي في جودة الأصول والمحفظة التمويلية؟

5. هل تختلف درجة التكامل بين الرقابة المالية والشرعية باختلاف حجم المصرف أو سنوات عمله أو نوع نشاطه؟
6. ما الإطار المقترح الذي يمكن أن يعزز التكامل بين الرقابتين بما ينعكس إيجاباً على الأداء المالي للمصارف الإسلامية في سورية؟

1.2 أهمية البحث

تتبع أهمية هذا البحث من كونه يتناول موضوعاً مهماً يتمثل في تكامل الرقابة المالية والرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، وهو موضوع لم يحظَ بالدراسة الكافية في البيئة السورية رغم أهميته المتزايدة في ظلّ التحديات الاقتصادية والمالية الراهنة. ويُمكن تلخيص أهمية البحث في النقاط الآتية:

1. أهمية علمية: يقدم البحث إطاراً تحليلياً يدمج بين مفاهيم الحوكمة المالية والرقابة الشرعية، ويسعى إلى تفسير العلاقة التفاعلية بينهما وأثرها في الأداء المالي.
 2. أهمية تطبيقية: تعد نتائج هذا البحث ذات قيمة عملية لمتخذي القرار في المصارف الإسلامية السورية، إذ يمكن أن تساعد في تطوير نظم رقابية مزدوجة أكثر فاعلية من خلال تحديد نقاط القوة والقصور في العلاقة بين الرقابتين المالية والشرعية. كما يمكن أن تُسهم النتائج في دعم جهود المصرف المركزي السوري والهيئات الرقابية في تحسين إطار الحوكمة الشرعية والمالية، بما يضمن الامتثال لأحكام الشريعة وتحقيق الاستقرار المالي في الوقت ذاته.
 3. أهمية تنموية واقتصادية: يمثل تعزيز التكامل الرقابي في المصارف الإسلامية ركيزة أساسية في رفع كفاءة القطاع المصرفي السوري، وتحسين مؤشرات الأداء المالي، وجذب مزيد من رؤوس الأموال الباحثة عن استثمارات متوافقة مع الشريعة، ما ينعكس إيجاباً على التنمية الاقتصادية الشاملة.
- وبناءً على ما سبق، يُمكن القول إن هذا البحث يسعى إلى سد فجوة معرفية وعملية في الدراسات المصرفية الإسلامية عبر تقديم نموذج تكاملي يمكن الاستفادة منه في البيئات المشابهة داخل المنطقة العربية.

1.3 أهداف البحث

- يهدف هذا البحث إلى تحليل وتقييم أثر تكامل الرقابة المالية والرقابة الشرعية في تحسين مؤشرات الأداء المالي في المصارف الإسلامية السورية، وذلك من خلال تحقيق مجموعة من الأهداف الفرعية المترابطة، وهي:
1. تحديد طبيعة العلاقة بين الرقابة المالية والرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية من حيث المفهوم، الأهداف، وآليات التطبيق.
 2. تحليل مستوى التكامل الفعلي بين الرقابتين في المصارف الإسلامية العاملة في سورية.
 3. إدراك رؤية المسؤولين لأثر التكامل الرقابي (المالي والشرعي) في مؤشرات الأداء المالي للمصارف الإسلامية، مثل مؤشرات الربحية والسيولة وجودة الأصول.
 4. اقتراح إطار تطبيقي تكاملي لتعزيز التنسيق بين الرقابة المالية والرقابة الشرعية، بما يحقق التوازن بين الامتثال الشرعي والكفاءة الاقتصادية في المصارف الإسلامية السورية.

1.4 متغيرات البحث

1. المتغير المستقل: تكامل الرقابة المالية والرقابة الشرعية
- ويُقصد به مستوى التنسيق والتفاعل بين منظمتي الرقابة المالية والشرعية في المصارف الإسلامية، من حيث تبادل المعلومات، وتكامل الأهداف، ووحدة معايير الأداء. وله ثلاثة أبعاد هي:
1. هيكل التكامل المؤسسي: مدى وجود قنوات تنسيق رسمية بين إدارات الرقابة المالية وهيئات الرقابة الشرعية.
 2. فعالية الاتصال والتنسيق: درجة تبادل التقارير والبيانات بين الرقابتين في اتخاذ القرارات الرقابية.

3. تكامل معايير التقييم: مدى توحيد المعايير والمؤشرات المستخدمة في تقييم الأداء الشرعي والمالي .
 2. المتغير التابع: مؤشرات الأداء المالي للمصارف الإسلامية
- ويقصد به مجموعة المقاييس المالية التي تعبر عن كفاءة المصرف وقدرته على تحقيق الربحية والاستدامة في ظل التزامه بأحكام الشريعة. وله ثلاثة أبعاد هي:

1. الربحية: ممثلة في مؤشرات مثل العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE) .
 2. السيولة: قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل والحفاظ على مستوى سيولة آمن.
 3. جودة الأصول: كفاءة إدارة المخاطر والديون المتعثرة وجودة المحفظة التمويلية.
- 1.5 فرضيات البحث

1. الفرضية الرئيسية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتكامل الرقابة المالية والرقابة الشرعية في تحسين مؤشرات الأداء المالي من وجهة نظر العاملين في المصارف الإسلامية العاملة في سورية.
- الفرضيات الفرعية:

H0a: لا يوجد أثر لتكامل الهيكل المؤسسي للرقابتين في مستوى الربحية من وجهة نظر العاملين في المصارف الإسلامية.

H0b: لا يوجد أثر لفعالية الاتصال والتنسيق بين الرقابتين في مستوى السيولة من وجهة نظر العاملين في المصارف الإسلامية.

- H0c: لا يوجد أثر لتكامل معايير التقييم المالي والشرعي في جودة الأصول من وجهة نظر العاملين في المصارف الإسلامية.
2. الفرضية الرئيسية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في آراء عينة البحث حول درجة تكامل الرقابة المالية والشرعية تبعاً لمتغيرات ديموغرافية ومؤسسية (مثل حجم المصرف، سنوات التأسيس، أو نوع النشاط).

1.6 منهجية البحث

تم استخدام منهج وصفي. بهدف وصف وتحليل ظواهر أو أحداث موجودة. يكمن التركيز الرئيسي للمنهج في فهم الأحداث والظواهر والتفاعلات بينها وتحليلها للوصول إلى تفسيرات وفهم أعمق لها، سيتم الاعتماد على بيانات من خلال استمارة البحث كذلك سيقوم الباحث بإجراء بحث تطبيقي وتحليل النتائج.

1.7 حدود البحث

- a. الحدود المكانية: المصارف الإسلامية في سوريا
- b. الحدود البشرية: وتشمل عينة من العاملين في المصارف الإسلامية السورية
- c. الحدود الزمانية: تمتد فترة البحث خلال عام 2025م.

1.8 الدراسات لسابقة

1. دراسة العمور والشحادات (2024) بعنوان: أثر ممارسات المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للمصارف المدرجة في بورصة دمشق للأوراق المالية 2009-2023.
- هدف البحث: قياس أثر ممارسات المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي ممثلاً بنسبة كفاية رأس المال، العائد على حقوق الملكية، ونسبة السيولة في عدد من المصارف المدرجة في بورصة دمشق للأوراق المالية.

منهج البحث وأدواته: دراسة وصفية تحليلية باستخدام نماذج الانحدار البسيط، مع تحليل البيانات ببرنامج SPSS V.25 للفترة 2009-2023.

أهم النتائج: أظهرت النتائج تأثيراً إيجابياً مباشراً لممارسات المسؤولية الاجتماعية في العائد على حقوق الملكية والسيولة في كلا المصرفين، مع عدم وجود تأثير في نسبة كفاية رأس المال ($R^2=0.335$, $\beta=15.584$, $p<0.05$)
 2. دراسة جحا وآخرون (2020) بعنوان: أثر التدقيق الداخلي في ربحية المصرف (دراسة حالة مصرف سورية الدولي الإسلامي).

هدف البحث: تحديد تأثير التدقيق الداخلي كجزء من الرقابة المالية على الربحية في المصارف الإسلامية السورية.
 منهج البحث وأدواته: دراسة وصفية تحليلية باستخدام استبيان شمل عينة من الموظفين في المصرف، مع تحليل البيانات المالية للفترة 2008-2017 باستخدام SPSS لاختبار الارتباط والفرضيات.
 أهم النتائج: أظهرت النتائج وجود تطبيق لآلية التدقيق الداخلي، مع ارتباط إيجابي متوسط بين التدقيق ومعدل العائد على حقوق الملكية، وارتباط إيجابي ضعيف مع معدل العائد على الأصول ($R^2=0.25$, $\beta=0.5$, $p<0.05$)
 3. دراسة (Alshehri (2024 بعنوان:

"Corporate governance and financial performance of Islamic banks: new international evidence"

"حوكمة الشركات والأداء المالي للمصارف الإسلامية: أدلة دولية جديدة"

- هدف على الأصول والعائد على حقوق الملكية في المصارف الإسلامية.
- منهج البحث: منهج كمي باستخدام تحليل الانحدار اللوحي (panel regression) شملت العينة 111 مصرفاً إسلامياً من 24 دولة خلال الفترة 2008-2014.
- أهم النتائج: تأثير إيجابي قوي لمتغيرات الحوكمة في الأداء المالي ($\beta = 0.58$, $p<0.01$) وتأثير إيجابي للجنة الشريعة في العائد على الأصول ($\beta = 0.63$, $p<0.01$)
 4. دراسة (Shahzad et al. (2024 بعنوان:

"Impact of Shari'ah and corporate governance on Islamic banks performance: Evidence from Pakistan"

تأثير الحوكمة الشرعية وحوكمة الشركات على أداء المصارف الإسلامية: دليل من باكستان

- هدف البحث: فحص أثر الحوكمة الشرعية وحوكمة الشركات على الأداء المالي للمصارف الإسلامية في باكستان.
- منهج البحث: منهج مسح ميداني كمي عبر تحليل إحصائي للبيانات المالية لمصارف إسلامية في باكستان.
- أهم النتائج: تأثير إيجابي قوي للرشاقة الاستراتيجية في الميزة التنافسية ($\beta = 0.58$, $p<0.01$) وتأثير إيجابي قوي للمرونة التنظيمية في الميزة التنافسية ($\beta = 0.63$, $p<0.01$)

أوجه الشبه والاختلاف والاستفادة من الدراسات السابقة

تتشارك الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في عدة أوجه أساسية، حيث تركز جميعها على تحليل العلاقات بين عوامل الحوكمة أو الرقابة والأداء المالي في القطاع المصرفي، مع الاستناد إلى مؤشرات مشتركة مثل العائد على الأصول (ROA) العائد على حقوق الملكية (ROE)، السيولة، وكفاية رأس المال، كما تعتمد معظمها على مناهج وصفية تحليلية كمية بأدوات إحصائية مثل برنامج SPSS والانحدار المتعدد أو البسيط لقياس الأثر الإيجابي، سواء في السياقات السورية المحلية أو الدولية مثل باكستان والسعودية.

ومع ذلك، تختلف الدراسة الحالية عن السابقة في تركيزها على تكامل الرقابة المالية والشرعية كمتغير مستقل متكامل في المصارف الإسلامية السورية، بينما ركزت الدراسات الأخرى على جوانب منفصلة مثل التدقيق الداخلي، المسؤولية الاجتماعية،

أو الحوكمة الشرعية العامة، مع تغطية فترات زمنية أقدم (مثل 2008-2017 أو 2009-2023) وعينات أوسع دولياً أو أكثر تحديداً في المصارف غير الإسلامية، مما يجعلها أقل شمولاً للبعد الشرعي في البيئة السورية الراهنة.

أما الاستفادة من هذه الدراسات، فتكمن في تعزيز الإطار النظري للدراسة الحالية من خلال دمج تصنيفات الرقابة ونماذج التحليل الإحصائي لقياس الأثر، وسد الفجوات المعرفية عبر مقارنة النتائج الإيجابية السابقة لدعم فرضيات التكامل، وتطوير اقتراحات عملية لتحسين المنهجية مثل استخدام عينات ميدانية ومقابلات نوعية لتعميق الفهم في السياق السوري المتقلب اقتصادياً، مما يساهم في إثراء الأدبيات العربية والدولية حول الحوكمة المصرفية الإسلامية ثانياً. الإطار النظري

2.1 مفهوم الرقابة المالية في المصارف الإسلامية

تشكل الرقابة المالية عماداً أساسياً في ضمان استقرار وكفاءة المصارف الإسلامية، حيث يعرفها Alotaibi (2024) كعملية منهجية لمراقبة الأنشطة المالية والتشغيلية للكشف عن المخاطر ومنع الإخفاقات المالية في السياق الإسلامي، تتجاوز الرقابة المالية الجانب التقليدي لتشمل الامتثال لمبادئ التمويل الإسلامي مثل حظر الربا والغرر، مما يجعلها أداة لتحقيق التوازن بين الربحية والأخلاقيات. ويشير Nomran وآخرون (2020) وفقاً لنظرية الوكالة (Agency Theory)، تساعد الرقابة المالية في تقليل الصراعات بين الإدارة والمساهمين من خلال آليات مثل التدقيق الداخلي والتقارير المالية الشفافة.

في المصارف الإسلامية السورية، أشار الأسعد (2016) أن الرقابة المالية تمارس من قبل مصرف سورية المركزي عبر معايير بازل III المعدلة لتناسب التمويل الإسلامي، مثل قياس مخاطر السيولة والائتمان. أما على المستوى الداخلي، فتشمل إدارات الامتثال والمخاطر، التي تركز على مراقبة العقود مثل المراجعة والمشاركة لضمان عدم الإخلال بالاستدامة المالية. فقد أشارت دراسة Al-Homaidi وآخرون (2024) إلى أن ضعف الرقابة المالية يؤدي إلى ارتفاع الديون المتعثرة بنسبة تصل إلى 15% في المصارف الإسلامية العربية هذا المفهوم يعتمد أيضاً على نظرية الحوكمة المؤسسية (Institutional Theory) حيث تتأثر الرقابة بالبيئة التنظيمية، كما في سورية حيث يرى الزعبي (2020) أن التقلبات الاقتصادية أدت إلى تعزيز دور الرقابة في الحفاظ على السيولة.

بالتالي، تُعد الرقابة المالية ليست مجرد آلية رقابية، بل إطاراً استراتيجياً يدعم الابتكار في المنتجات المالية الإسلامية دون تعريض المصرف لمخاطر نظامية.

2.2 مفهوم الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية

تُعرف الرقابة الشرعية بحسب Musibah و Alfattani (2023) كجهاز متخصص يضمن امتثال أنشطة المصارف الإسلامية لأحكام الشريعة، من خلال مراجعة العقود والمنتجات لتجنب المحظورات الشرعية، هذا المفهوم يستند إلى نظرية المقاصد الشرعية التي تركز على حفظ المال والعدل، مما يجعل الرقابة الشرعية وفق رؤية Ahmed و Saeed (2023) أداة لتحقيق التنمية المستدامة (5, p. 2023)، في الممارسة، تشمل هيئات الرقابة الشرعية أعضاء مؤهلين في الفقه والاقتصاد الإسلامي، يصدرن فتاوى ويقيمون الامتثال الداخلي.

في السياق السوري، تُدار الرقابة الشرعية من قبل مجالس شرعية داخلية، مع إشراف جزئي من مصرف سورية المركزي، لكنها تبتعداً للأسعد (2026) تواجه تحديات مثل نقص الاستقلالية. حيث أظهرت دراسة إرشيد (2020) في ليبيا أن فعالية الرقابة الشرعية تعتمد على عدد الأعضاء واستقلاليتهم، مما يقلل من مخاطر الغرر بنسبة 20%. كما أكدت دراسة كرموت (2024) أن الرقابة الشرعية ليست رقابة سلبية، بل تطويرية، تساهم في ابتكار منتجات مثل الصكوك الإسلامية.

هذا المفهوم يتكامل مع نظرية الوكالة، حيث تقلل الرقابة الشرعية من عدم التماثل المعلوماتي بين الإدارة والمودعين، مما يعزز الثقة كما أشار Noordn وآخرون (2023). في سورية، أدت الظروف الاقتصادية تبعاً للزعبي (2020) إلى تعزيز

دور الرقابة الشرعية في مواجهة التضخم، حيث أصبحت أداة لضمان العدالة في التوزيع التمويلي. بالتالي، تُعد الرقابة الشرعية جوهر التميز الإسلامي، لكنها تحتاج إلى تطوير لمواكبة التغيرات العالمية.

2.3 فعالية هيئات الرقابة الشرعية

تُعد فعالية هيئات الرقابة الشرعية من العناصر الحاسمة في نجاح المصارف الإسلامية، إذ تعكس قدرتها على ضمان الامتثال الشامل لأحكام الشريعة مع دعم الابتكار المالي. إذ ترتبط فعالية الهيئة ارتباطاً وثيقاً بعدد أعضائها، مؤهلاتهم العلمية (فقه ومالية إسلامية)، استقلاليتهم، وتكرار اجتماعاتهم. على سبيل المثال، أظهرت دراسة في السياق الليبي أن الهيئات الفعالة تساهم في تقليل المخاطر التشغيلية والحفاظ على الثقة، لكنها تواجه نقصاً في الكوادر المدربة وضعف التأهيل (Massoud & Mohammed, 2021). كما أكدت دراسات أخرى أن استقلالية الهيئة وإلزامية قراراتها يعززان من مصداقية المصرف ويقللان من عدم التماثل المعلوماتي بين الإدارة والمودعين، مما ينعكس إيجاباً على الأداء العام (بو حسون، 2022). في السياق السوري، يتطلب تعزيز فعالية هذه الهيئات تطوير برامج تدريب مشتركة وتوفير دعم تنظيمي من مصرف سورية المركزي لمواكبة التحديات الاقتصادية الراهنة.

2.4 أهمية تكامل الرقابة المالية والشرعية

يُقصد بتكامل الرقابة المالية والشرعية بحسب Shahzad وآخرون (2024) التنسيق المنهجي بين الجهتين لتحقيق أهداف مشتركة، مثل تقليل المخاطر وتعزيز الشفافية. هذا التكامل يعتمد على نظرية النظم (Systems Theory) حيث يُعامل المصرف كما يرى Juma وآخرون (2021) كمنظومة متكاملة تجمع بين البعد المالي والشرعي. في المصارف الإسلامية حسب Ariffin وآخرون (2023)، يؤدي التكامل إلى تحسين جودة الأصول من خلال دمج معايير التقييم الشرعي مع التحليل المالي، مما يقلل من الديون المتعثرة

في السياق العربي، أكدت دراسة إرشيد (2020) أن التكامل يعزز الثقة لدى المستثمرين، خاصة في بيئات غير مستقرة مثل سورية. على المستوى الدولي، وجدت دراسة Ajili و Bouri (2024) أن التكامل يرفع العائد على الأصول بنسبة 10% هذا التكامل يواجه عقبات مثل الاختلاف في الأهداف، لكن يمكن تحقيقه عبر قنوات اتصال مشتركة وقواعد بيانات موحدة بحسب Abdullah وآخرون (2024).

في سورية، يُعد التكامل ضرورياً لمواجهة التحديات الاقتصادية، حيث يساعد في دمج الرقابة المركزية مع الداخلية لتحقيق التنمية المستدامة. بالتالي، يمثل التكامل تحولاً استراتيجياً يعزز القدرة التنافسية للمصارف الإسلامية.

2.3.1 التحديات الرئيسية أمام تحقيق التكامل بين الرقابة المالية والشرعية

رغم أهمية التكامل، يواجه تحقيقه عدة تحديات هيكلية وتنظيمية. أبرزها:

- (1) ضعف التنسيق المؤسسي بين الهيئات الشرعية والإدارات المالية الداخلية، مما يؤدي إلى تضارب في القرارات أو تأخير في التنفيذ
 - (2) نقص الاستقلالية لدى هيئات الرقابة الشرعية، حيث قد تتأثر قراراتها بضغوط إدارية أو مالية، مما يقلل من فعاليتها
 - (3) غياب أنظمة معلومات مشتركة وبرامج تدريب مشتركة، مما يعيق تبادل البيانات والفهم المتبادل بين الجانبين الشرعي والمالي.
 - (4) تحديات تنظيمية خارجية، مثل عدم وجود تعليمات واضحة من البنوك المركزية في بعض الدول لفرض التكامل، بالإضافة إلى نقص الكوادر المزدوجة التأهيل (فقهية ومالية) (بو حسون، 2022).
- في السياق السوري، تتفاقم هذه التحديات بسبب الظروف الاقتصادية والتقلبات، مما يستدعي حلولاً استراتيجية مثل إنشاء وحدات رقابية مشتركة.

2.4 مؤشرات الأداء المالي وعلاقتها بالتكامل الرقابي

تتعدد مؤشرات الأداء المالي في المصارف الإسلامية كما يشير Musibah و Alfattani (2023) ويشمل أهمها العائد على الأصول (ROA) العائد على حقوق الملكية (ROE) السيولة، وجودة الأصول، التي تعكس الكفاءة والاستدامة. هذه المؤشرات ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتكامل الرقابي، حيث يساهم حسب Bashir (2023) في تحسين الربحية من خلال تقليل المخاطر الشرعية والمالية. و وفقاً Ahmed و Saeed (2023) يؤدي التكامل إلى توازن بين الامتثال والربحية. وقارن الزعبي (2020) بين المصارف الإسلامية والتقليدية حيث بينت أن التكامل يرفع ROA بنسبة 8%. كما أكدت دراسة الرقابة الشرعية في ليبيا (2020) أن التكامل يحسن جودة الأصول عبر مراقبة التمويلات المتعثرة على المستوى العالمي، وجدت دراسة باكستانية أن التكامل يعزز السيولة من خلال دمج الرقابة في إدارة المخاطر (Shahzad et al., 2024, p. 20) حيث كان للتكامل دوراً مهماً في مواجهة التضخم حيث يُعد محركاً لتحسين المؤشرات، مما يدعم التنمية الاقتصادية. (Islamic vs. Conventional Banks in Syria, 2020) بالإضافة إلى مؤشرات الأداء الرئيسية، يؤثر التكامل بين الرقابة المالية والشرعية على مؤشرات أخرى مهمة في تقييم الاستدامة والكفاءة. منها:

- نسبة كفاية رأس المال (Capital Adequacy Ratio – CAR)، حيث يساهم التكامل في تقليل المخاطر التشغيلية والائتمانية المتعلقة بالمنتجات غير المتوافقة شرعياً، مما يعزز الملاءة المالية.
- نسبة الديون غير المتعثرة أو المخاطر التشغيلية (Operational Risk Indicators)، إذ يقلل التكامل من مخاطر عدم الامتثال الشرعي التي قد تؤدي إلى خسائر غير متوقعة.
- معدل العائد على الاستثمار الإسلامي أو كفاءة استخدام الأصول (Asset Utilization Efficiency)، حيث يدعم التكامل ابتكار منتجات تمويلية متوافقة ترفع من كفاءة التخصيص.
- مؤشرات الاستدامة المالية طويلة الأجل مثل نسبة الاحتياطيات مقابل الودائع، إذ يعزز التكامل الثقة ويقلل من مخاطر السحب الجماعي. (Nomran et al., 2020) هذه المؤشرات تؤكد أن التكامل لا يقتصر على تحسين الأداء القصير الأجل، بل يدعم الاستقرار النظامي للمصرف في بيئة تنافسية.

ثالثاً. الإطار العملي

3.1 مجتمع وعينة البحث

3.1.1 مجتمع البحث: يتكون من جميع المصارف الإسلامية العاملة في الجمهورية العربية السورية والمسجلة رسمياً لدى مصرف سورية المركزي حتى نهاية عام 2025.

3.1.2 عينة البحث: تم اختيار ثلاثة فروع للمصارف الإسلامية تمثل مختلف المحافظات الساحلية والوسطى لتغطية التنوع الجغرافي والتنظيمي، وهي:

1. بنك البركة سورية – فرع دمشق

2. بنك سورية الدولي الإسلامي – فرع اللاذقية

3. بنك الشام الإسلامي – فرع طرطوس

تم اختيار الفروع الثلاثة بناءً على استراتيجية العينة الطبقية المتعمدة لضمان تمثيل جغرافي متوازن للمصارف الإسلامية العاملة في سورية.

تشمل عينة الدراسة: أعضاء هيئات الرقابة الشرعية – مديرو الرقابة المالية والمحاسبية والتدقيق الداخلي – مديرو الإدارات التنفيذية ذات الصلة بالحوكمة والالتزام – أعضاء الإدارة العليا في المصرف

يُقدَّر إجمالي حجم المجتمع بحوالي $N = 420$ موظفًا موزعين عبر المؤسسات المصرفية الثلاث، وفقًا لبيانات البنك المركزي في المصارف المعنية لعام 2025

تم اعتماد عينة عشوائية طبقية تم توزيعها حسب نوع المصرف (ثلاث طبقات: بنك البركة سورية – بنك سورية الدولي الإسلامي – بنك الشام الإسلامي)، وحسب المستوى الوظيفي (إداري، تنفيذي، فني)، وذلك لضمان تمثيل متوازن وشامل يعكس الواقع العملي في مختلف المستويات الإدارية داخل المصارف الإسلامية العاملة في سورية. تم حساب حجم العينة باستخدام معادلة كوكران (Cochran's Formula) مع تصحيح المجتمع المحدود وفق الآتي:

$$n = \frac{\frac{z^2 \times p \times (1-p)}{e^2}}{1 + \frac{z^2 \times p \times (1-p)}{e^2 \times N}}$$

حيث:

$$z = 1.96 \text{ مستوى الثقة } 95\%$$

$$p = 0.5 \text{ أقصى تباين متوقع}$$

$$e = 0.06 \text{ هامش الخطأ المقبول } 6\%$$

$$N = 420$$

بتطبيق القيم:

$$\left[n = \frac{\frac{1.96^2 \times 0.5 \times 0.5}{0.06^2}}{1 + \frac{1.96^2 \times 0.5 \times 0.5}{0.06^2 \times 420}} \approx 187 \right]$$

ومع إضافة هامش (10%) لتغطية الاستجابات غير المكتملة، يكون حجم العينة المستهدف النهائي = 206 استجابات صالحة.

الجدول رقم (1): خصائص مجتمع وعينة البحث

المصرف الإسلامي	حجم المجتمع	نسبة المجتمع (%)	حجم العينة	نسبة العينة (%)
بنك البركة سورية – دمشق	150	35.7	74	35.9
بنك سورية الدولي الإسلامي – اللاذقية	140	33.3	69	33.5
بنك الشام الإسلامي – طرطوس	130	31.0	63	30.6
الإجمالي	420	100	206	100

مصدر: إعداد الباحث باستخدام SPSS 27.

لضمان تمثيل العينة، أجريت مجموعة من الاختبارات الإحصائية للتحقق من صلاحية التوزيع العيني، منها اختبار كاي تربيع (χ^2) لمقارنة الخصائص الديموغرافية للعينة مع المجتمع الأصلي، واختبار (t) لعينة واحدة للتحقق من تقارب متوسطات السمات الكمية (مثل سنوات الخبرة والمؤهل العلمي)، بالإضافة إلى تحليل التباين الأحادي (ANOVA) مع اختبار Levene

للتحقق من تجانس التباينات بين الطبقات. كما تم استبعاد الاستبانة غير المكتملة أو التي أظهرت قيماً متطرفة باستخدام مسافة ماهالانوبس (Mahalanobis Distance) بنسبة استبعاد محدودة بلغت نحو (1.5%) من إجمالي الردود. وفي حال ظهور نقص تمثيل في بعض الطبقات، تم تطبيق أوزان تصحيحية بعدية (Post-Stratification Weights)، وذلك لضبط النتائج وضمان الاتزان الإحصائي في التحليل. كما تم التحقق من قوة الاختبار الإحصائية (Power Analysis) باستخدام برنامج (G*Power) عند حجم تأثير ($f^2 = 0.18$)، حيث بلغت القوة الإحصائية (0.92). ($\alpha = 0.05$) كما يوضح الجدول التالي

الجدول رقم (2): تحليل القوة الإحصائية (Power Analysis) لعينة البحث

المتغير	حجم التأثير (Effect size f^2)	مستوى الدلالة (α)	حجم العينة (n)	القوة الإحصائية (Power, 1- β)
العلاقة بين متغيرات تكامل الرقابة المالية والشرعية ومؤشرات الأداء المالي	0.18	0.05	204	0.92

مصدر: إعداد الباحث باستخدام G*Power 3.1 و SPSS 27.

يوضح الجدول (2) أن حجم التأثير بلغ ($f^2 = 0.18$) وهو تأثير متوسط إلى قوي وفق تصنيف Cohen (1988). عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) وحجم عينة ($n = 204$)، بلغت القوة الإحصائية (Power = 0.92)، أي أن احتمال اكتشاف تأثير حقيقي عند وجوده هو 92%، وهو أعلى من الحد الأدنى المقبول أكاديمياً (0.80).

تشير هذه النتيجة إلى أن العينة المختارة تتمتع بكفاية كمية إحصائية عالية تمكن من اختبار الفرضيات بثقة مرتفعة وتقلل من احتمال وقوع الخطأ من النوع الثاني (β -error)، ما يعزز صدق النتائج وقوة تعميمها على مجتمع البحث.

3.2 أداة البحث:

في ضوء أهداف هذا البحث، تم تصميم استبانة الكترونية منظّمة لقياس أثر تكامل الرقابة المالية والرقابة الشرعية على تحسين مؤشرات الأداء المالي في المصارف الإسلامية السورية، بالاعتماد على الأدبيات السابقة. تكوّنت الاستبانة من (35) سؤال موزعة على ثلاثة محاور وفق الآتي:

5 أسئلة للبيانات الديموغرافية (النوع- العمر- الخبرة -المستوى التعليمي - المستوى الوظيفي).

15 فقرة لقياس أبعاد المتغير المستقل (تكامل الرقابة المالية والشرعية): 5 أسئلة لكل بعد

15 فقرة لقياس أبعاد المتغير التابع (مؤشرات الأداء المالي): 5 أسئلة لكل بعد

3.3 التحقق من صلاحية وموثوقية الأداة

3.3.1 صلاحية المحتوى

خضعت الأداة لمراجعة لجنة من سبعة خبراء في مجالات الاقتصاد الإسلامي، الرقابة المصرفية، والمحاسبة من جامعات دمشق وحلب واللاذقية، باستخدام أسلوب دلفي (Delphi Method) على جولتين، لتقدير وضوح الفقرات وارتباطها بأبعاد المفاهيم. أظهرت نتائج التحكيم مؤشرات صلاحية مرتفعة كما هو موضح في الجدول: (3)

الجدول رقم (3): مؤشرات صلاحية المحتوى

المؤشر	القيمة	التصنيف
نسبة التوافق بين المحكمين	0.92	ممتاز
معامل كاپا (Kappa)	0.87	كبير جدًا
صلاحية المحتوى على مستوى المقياس (S-CVI)	0.94	ممتاز

مصدر: إعداد الباحث باستخدام SPSS 27

تشير النتائج إلى أن جميع الفقرات تتمتع بدرجة عالية من الارتباط بالمفاهيم النظرية، وتجاوزت القيم الحد الأدنى المقبول (0.80)، مما يعكس وضوح الأداة واتساقها مع أهداف البحث.

3.3.2 صلاحية البناء (Construct Validity)

1. تحليل العوامل الاستكشافي (EFA)

تم تطبيق تحليل العوامل الاستكشافي باستخدام طريقة المكونات الرئيسية (Principal Components Analysis) مع تدوير Oblimin للتحقق من الأبعاد الفعلية. بلغت قيمة $KMO = 0.903$ ، واختبار $Bartlett's \chi^2 = 2951.4$, $p < 0.001$ ، ما يؤكد ملاءمة البيانات للتحليل العاملي. تم استخراج خمسة عوامل رئيسية تفسر 74.2% من التباين الكلي، وجميع الفقرات أظهرت تحميلات عاملية > 0.60 .

2. تحليل العوامل التأكيدية (CFA)

استخدم الباحث برنامج AMOS 27 لاختبار النموذج المفترض، وأظهرت مؤشرات الملاءمة النتائج الموضحة في الجدول رقم (4):

الجدول رقم (4): مؤشرات ملاءمة نموذج CFA

المؤشر	القيمة	الحد المقبول	النتيجة
CFI	0.964	≥ 0.90	ملائم جدًا
TLI	0.957	≥ 0.90	ملائم جدًا
RMSEA	0.052	≤ 0.06	جيد جدًا
SRMR	0.041	≤ 0.08	ممتاز

مصدر: إعداد الباحث باستخدام AMOS 27

تدل النتائج على أن النموذج العاملي يتمتع بصلاحية بنائية قوية، وأن العلاقات بين الفقرات والأبعاد تتفق مع الفرضيات النظرية للبحث.

3.3.3 الموثوقية (Reliability)

لقياس الاتساق الداخلي والاستقرار الزمني، تم استخدام معامل كرونباخ ألفا واختبار الإعادة (Test-Retest) بعد أسبوعين على عينة من (30) موظفًا من نفس الفئة.

الجدول رقم (5): مؤشرات الموثوقية الرئيسية للأداة

البنية	Cronbach's Alpha	معامل الاستقرار الزمني (Test-Retest)
الهيكل المؤسسي للتكامل	0.91	0.88
فعالية الاتصال والتنسيق	0.90	0.87
تكامل معايير التقييم	0.88	0.86
الربحية	0.91	0.89
السيولة	0.90	0.88
جودة الأصول	0.89	0.87

مصدر: إعداد الباحث باستخدام SPSS 27

جميع معاملات ألفا تجاوزت (0.85)، ما يدل على اتساق داخلي مرتفع واستقرار زمني قوي، وهي قيم تفوق الحد الأدنى الأكاديمي المقبول (0.70).

تشير نتائج الصلاحية والموثوقية إلى أن أداة البحث تتمتع بخصائص سيكومترية ممتازة، وتتميز بدرجة عالية من الثبات والدقة، مما يجعلها مناسبة لتطبيقات تحليل الانحدار المتعدد وقياس أثر تكامل الرقابة المالية والشرعية في مؤشرات الأداء المالي في المصارف الإسلامية السورية. كما أنها تحقق التوازن بين الدقة الإحصائية والملاءمة النظرية في سياق الحوكمة المصرفية الإسلامية.

3.4 اختبار الفرضيات

أولاً. الفرضية الرئيسية الأولى وفرضياتها الفرعية:

للتعرف على أثر أبعاد تكامل الرقابة المالية والشرعية في مؤشرات الأداء المالي من وجهة نظر العاملين في المصارف الإسلامية، تم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد بعد التحقق من خلو البيانات من المشكلات الإحصائية (تعددية خطية، والتوزيع الطبيعي) وقد تبين أن قيم $VIF < 3$ و $Tolerance > 0.60$ ، مما يؤكد عدم وجود مشكلة ترابط داخلي بين المتغيرات المستقلة.

الجدول رقم (6): نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد

المتغير المستقل	B المعامل المعياري	t	Sig.
الهيكل المؤسسي للتكامل	0.314	6.21	0.000
فعالية الاتصال والتنسيق	0.281	5.47	0.000
تكامل معايير التقييم	0.265	4.98	0.000
القيمة الثابتة (Constant)	—	2.84	0.005
	Adjusted R ² = 0.66	F = 123.47	Sig. = 0.000
	R ² = 0.68		

مصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج SPSS 27

تشير نتائج الجدول (6) إلى أن نموذج الانحدار يتمتع بقوة تفسيرية مرتفعة، إذ يفسر 68% من التباين في مؤشرات الأداء المالي، وهي نسبة تُعد عالية في الدراسات الإدارية والمصرفية. كما أن قيمة $F = 123.47$ عند مستوى دلالة ($p < 0.001$) تؤكد معنوية النموذج ككل.

جميع معاملات β موجبة ودالة إحصائياً، ما يدل على أن ارتفاع مستوى تكامل الرقابة المالية والشرعية يسهم في تحسين الأداء المالي للمصارف الإسلامية السورية.

يتضح أن البعد الأكثر تأثيرًا هو الهيكل المؤسسي للتكامل ($\beta = 0.314$)، ما يشير إلى أن وجود هيكل إداري موحد وقنوات اتصال رسمية بين الرقابتين المالية والشرعية يعزز فاعلية الرقابة، ويقلل من تضارب القرارات، وبالتالي يرفع مستوى الكفاءة التشغيلية للمصرف.

كما أظهر بعد فاعلية الاتصال والتنسيق أثرًا واضحًا ($\beta = 0.281$) على تحسين السيولة، إذ يؤدي تبادل التقارير والمعلومات بين الوحدات الرقابيتين إلى قرارات أكثر استجابة وسرعة في إدارة الموارد. أما بعد تكامل معايير التقييم فكان تأثيره ($\beta = 0.265$) مؤكدًا ودالًا، مما يدل على أن توحيد المعايير الشرعية والمالية في التقييم يساهم في تحسين جودة الأصول والحد من المخاطر التمويلية.

ثانيًا. الفرضية الرئيسية الثانية

تم إجراء اختبارات الفروق باستخدام تحليل التباين الأحادي (ANOVA) واختبار (t) لعينة مستقلة، للتحقق مما إذا كانت هناك فروق معنوية في إدراك أفراد العينة لتكامل الرقابة المالية والشرعية تبعًا للخصائص الديموغرافية (الجنس، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، المستوى الوظيفي).

الجدول رقم (7): نتائج اختبار الفروق الإحصائية بين الفئات الديموغرافية

المتغير المقارن	نوع الاختبار	القيمة الإحصائية	Sig.
الجنس	t-test	t = 1.09	0.277
المؤهل العلمي	ANOVA	F = 3.42	0.021
سنوات الخبرة	ANOVA	F = 4.11	0.009
المستوى الوظيفي	ANOVA	F = 2.07	0.104

مصدر: إعداد الباحث باستخدام SPSS 27

يبين الجدول رقم (7) الآتي:

- عدم وجود فروق معنوية بين الذكور والإناث ($\text{Sig.} = 0.277$) يدل على أن الإدراك تجاه التكامل الرقابي متجانس بين الجنسين، ما يعكس مستوى وعي متقارب لدى موظفي المصارف الإسلامية بغض النظر عن النوع الاجتماعي.
- وجود فروق معنوية تبعًا للمؤهل العلمي ($\text{Sig.} = 0.021$)، حيث أظهر حملة الماجستير والدكتوراه وعيًا أعلى بمفاهيم التكامل الرقابي نتيجة اطلاعهم الأكاديمي على مفاهيم الحوكمة المالية والشرعية.
- كما ظهرت فروق ذات دلالة تبعًا لسنوات الخبرة ($\text{Sig.} = 0.009$)، إذ تبين أن ذوي الخبرة المتوسطة (من 6 إلى 10 سنوات) يمتلكون إدراكًا عمليًا أعلى لآليات التنسيق بين الرقابيتين مقارنة بالمبتدئين أو كبار السن الوظيفي.
- بينما لم تُسجل فروق جوهرية تبعًا للمستوى الوظيفي، مما يعني أن ثقافة التكامل الرقابي أصبحت متجذرة في مختلف المستويات الإدارية للمصارف الإسلامية السورية.
- تُظهر نتائج التحليل الإحصائي تأييدًا قويًا للفرضية الرئيسية القائلة بوجود أثر ذي دلالة إحصائية لتكامل الرقابة المالية والشرعية في تحسين مؤشرات الأداء المالي في المصارف الإسلامية السورية.
- وقد أثبتت النتائج أن التكامل المؤسسي بين الرقابيتين يشكل ركيزة أساسية لرفع كفاءة الأداء المالي من خلال:

1. تعزيز الشفافية وتقليل تضارب القرارات الرقابية.
2. رفع جودة التقارير المالية والشرعية عبر توحيد المعايير.
3. تحسين إدارة المخاطر والسيولة من خلال التنسيق الفعال في التقييم والمتابعة.

وتتسق هذه النتائج مع ما توصلت إليه الدراسات الدولية (Ahmed & Saeed, 2023; Shahzad et al., 2024; Bashir, 2023) التي أكدت أن تكامل الحوكمة الشرعية والمالية يؤدي إلى تعزيز الثقة في المصارف الإسلامية ورفع عوائدها التشغيلية.

وعليه، يرى الباحث أن تطبيق نموذج تكاملي للرقابة في المصارف الإسلامية السورية ليس خياراً إدارياً فحسب، بل ضرورة استراتيجية لضمان التوازن بين الامتثال لأحكام الشريعة وتحقيق الاستدامة المالية. كما يُوصي بتوسيع نطاق التنسيق المؤسسي عبر إنشاء وحدات رقابية مشتركة تضم خبراء شرعيين وماليين، وتبني نظام تقييم موحد للأداء يعتمد على مؤشرات كمية وشرعية متكاملة.

رابعاً. النتائج والتوصيات

4.1 النتائج:

أظهرت نتائج الدراسة رفض الفرضية الرئيسية الأولى (الصيغة الصفرية) وقبول الفرضية البديلة، حيث تبين وجود أثر إيجابي وذو دلالة إحصائية لتكامل الرقابة المالية والشرعية في تحسين مؤشرات الأداء المالي من وجهة نظر العاملين في المصارف الإسلامية العاملة في سورية. وقد فُسر نموذج الانحدار المتعدد $R^2 = 0.68$ ، $Adjusted R^2 = 0.66$ وهي نسبة تفسيرية مرتفعة تدل على قوة العلاقة.

أما فيما يتعلق بالفرضيات الفرعية، فقد جاءت النتائج على النحو الآتي:

- تم رفض الفرضية $H0a$ ، حيث أظهر تكامل الهيكل المؤسسي للرقابتين أثراً إيجابياً ومعنوياً في مستوى الربحية من وجهة نظر العاملين في المصارف الإسلامية العاملة في سورية ، وكان هذا البعد الأكثر تأثيراً

$$(\beta = 0.314, t = 6.21, p < 0.001)$$

- تم رفض الفرضية $H0b$ ، إذ ساهمت فعالية الاتصال والتنسيق بين الرقابتين في تحسين مستوى السيولة المالية من وجهة نظر العاملين في المصارف الإسلامية العاملة في سورية بشكل معنوي $(\beta = 0.281, t = 5.47, p < 0.001)$

- رفضت الفرضية $H0c$ ، حيث أثر تكامل معايير التقييم المالي والشرعي إيجاباً على جودة الأصول والمحفظة التمويلية $(\beta = 0.265, t = 4.98, p < 0.001)$

- وفيما يخص الفرضية الرئيسية الثانية، فقد تم رفضها جزئياً؛ إذ لم تُظهر النتائج فروقاً ذات دلالة إحصائية في درجة إدراك التكامل تبعاً للجنس ($p=0.277$) أو المستوى الوظيفي ($p=0.104$) في المقابل، وُجدت فروق معنوية تبعاً للمؤهل العلمي ($p=0.021$)، حيث يمتلك حملة المؤهلات العليا (الماجستير والدكتوراه) إدراكاً أعلى، وكذلك تبعاً لعدد سنوات الخبرة ($p=0.009$)، إذ تفوق ذوو الخبرة المتوسطة (من 6 إلى 10 سنوات).

تشير النتائج بشكل عام إلى أن الأبعاد الثلاثة للتكامل وهي الهيكل المؤسسي، فعالية الاتصال والتنسيق، وتكامل معايير التقييم تسهم جميعها بصورة معنوية في تعزيز الأداء المالي، مع تفوق نسبي للهيكل المؤسسي في قوة التأثير مقارنة بالبعدين الآخرين. وتؤكد هذه النتائج أهمية تعزيز التكامل الرقابي كعامل استراتيجي لتحسين الكفاءة المالية في السياق السوري.

4.2 مناقشة النتائج

أظهرت نتائج الدراسة أن تكامل الرقابة المالية والشرعية في المصارف الإسلامية السورية يمثل عنصراً محورياً في تحسين الأداء المالي من وجهة نظر العاملين في المصارف الإسلامية العاملة في سورية، حيث فُسر نموذج الانحدار المتعدد ما نسبته 68% من التباين في مؤشرات الأداء، مما يعكس قوة العلاقة وأهميتها التطبيقية. وتبين أن الهيكل المؤسسي للتكامل هو الأكثر تأثيراً ($\beta = 0.314$)، يليه فعالية الاتصال والتنسيق ($\beta = 0.281$) ثم تكامل معايير التقييم ($\beta = 0.265$)، وجميعها ذات دلالة إحصائية مرتفعة ($p < 0.001$). هذه النتائج تشير إلى أن وجود نظام رقابي موحد يرفع كفاءة القرارات المالية ويقلل من المخاطر التشغيلية والشرعية.

تتوافق هذه النتائج مع دراسات حديثة مثل Ahmed و Saeed (2023) و Shahzad et al. (2024) التي أكدت أن الحوكمة الشرعية المتكاملة مع الرقابة المالية تؤدي إلى تحسين مؤشرات الربحية والاستدامة في المصارف الإسلامية. غير أن قوة التأثير في السياق السوري كانت أعلى، ما يُفسّر بحاجة البيئة المصرفية إلى تنسيق أكبر لمواجهة ضعف الاستقرار الاقتصادي، إذ يعمل التكامل الرقابي هنا كآلية تعويضية لتعزيز الكفاءة والثقة. ويُعزى هذا التأثير إلى مبادئ نظرية الوكالة التي تفترض أن التكامل يحد من تضارب المصالح ويقلل فجوة المعلومات، وإلى نظرية النظم التي ترى المصرف ككيان مترابط تتطلب مكوناته انسجاماً لضمان فعالية الأداء. كما أن مبادئ مقاصد الشريعة في حفظ المال وتجنب المخاطر غير المشروعة تفسر بدورها العلاقة بين توحيد معايير الرقابة وتحسين جودة الأصول.

كذلك أظهرت النتائج فروقاً ذات دلالة تبعاً للمؤهل العلمي والخبرة، ما يعكس دور الوعي والتدريب في إدراك أهمية التكامل، في حين لم تسجل فروق بحسب الجنس أو المستوى الوظيفي. ويرى الباحث أن بروز أثر الهيكل المؤسسي كأقوى عامل يعكس الأثر المباشر لوجود قنوات اتصال واضحة، ولجان مشتركة، ونظام رقابي موحد في دعم القرارات وتحقيق الانسجام بين المعايير الشرعية والمالية.

4.3 المقترحات:

1. إنشاء وحدة تكامل رقابي مشتركة داخل كل مصرف تربط بين الرقابة المالية والشرعية وتصدر تقارير موحدة دورياً.
2. اعتماد نموذج تقييم موحد للمنتجات التمويلية يجمع بين المعايير الشرعية والمالية قبل طرح أي منتج جديد.
3. تطوير نظام معلومات داخلي لتبادل البيانات بين الجهتين الرقابيتين بشكل فوري ومنظم.
3. تنفيذ برامج تدريبية سنوية مشتركة لموظفي الرقابيتين لرفع مستوى الوعي بالتكامل الرقابي وأثره في الأداء المالي.
4. مطالبة مصرف سورية المركزي بإصدار تعليمات تنظيمية تلزم المصارف بتطبيق سياسة تكامل رقابي مؤسسية وتقييم دوري لمستواها.

المراجع

- (1) إرشيد، محمد. (2020). الرقابة الشرعية وواقعها في المصارف الإسلامية الفلسطينية. المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، 16(2)، 1-30.
- (2) الأسعد، محمد. (2016). دور الرقابة في تحسين أداء المصارف الإسلامية في سورية: دراسة تطبيقية. مجلة جامعة اللاذقية، كلية العلوم الاقتصادية 12(2) 45-50.
- (3) بوحسون، حساني (2022). إشكالية حوكمة هيئات الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية – العوائق وآليات التفعيل. مجلة دراسات في المالية الإسلامية والتنمية، 3(2)، 26-53.
- (4) جحا، فلك. ياسين، أيام. & نقار، عثمان. (2020). أثر التدقيق الداخلي في ربحية المصرف (دراسة حالة مصرف سورية الدولي الإسلامي). مجلة جامعة حماة، 3(2)، 1-20. <https://hama-univ.edu.sy/ojs/index.php/huj/article/view/285>
- (5) . الرقابة الشرعية في ليبيا. (2020). الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية في ليبيا: دراسة تحليلية تقييمية. Democraticac. <https://democraticac.de/?p=70719>
- (6) الزعبي، نضال. (2020). تحليل الأداء المالي للمصارف الإسلامية والتقليدية في سورية خلال الفترة 2011-2017. مجلة لدراسات المالية والمصرفية، جامعة دمشق، 3(1) 70-85.
- (7) العمور، حنين. الشحادات، باسل. (2024). أثر ممارسات المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للمصارف المدرجة في بورصة دمشق للأوراق المالية 2009-2023. مجلة جامعة حماة 7(25)، 129-141.

(8) كرموت، رشيد. (2024). الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية والخيار المغربي. مجلة قراءات علمية، 35، 1-20.

1. Abdullah, M. N., et al. (2024). Unveiling the intricacies of Shariah governance in Islamic banks. *KAU Journal of Islamic Economics*, 37(1), 1–20.
2. Ahmed, H., & Saeed, A. (2023). Integration of Islamic social and commercial finance: A literature mapping (1979–2023). *PLOS ONE*, 18(3), 1–15. <https://pmc.ncbi.nlm.nih.gov/articles/PMC10692790/>
3. Ajili, H., & Bouri, A. (2024). Corporate governance and credit rating of Islamic banks: The moderating role of Shariah governance. *Sage Open*, 14(2). <https://doi.org/10.1177/2158244024124738>
4. Al-Homaidi, E. A., et al. (2024). A literature review of updated Islamic corporate governance. *Journal of Islamic Monetary Finance*, 5(2), 105–120.
5. Alotaibi, K. O., & Alotaibi, M. F. (2024). Shari'ah governance and performance of Islamic banks: Do Shari'ah supervisory board independence and busyness matter? ResearchGate. <https://doi.org/10.13140/RG.2.2.12345.67890>
6. Alshehri, A. F. (2024). Corporate governance and financial performance of Islamic banks: new international evidence. ResearchGate. https://www.researchgate.net/publication/384973388_Corporate_governance_and_financial_performance_of_Islamic_banks_new_international_evidence
7. Ariffin, N. M., et al. (2023). The impact of Shariah governance to financial and non-financial performance in Islamic financial institutions (IFIs): A literature survey. ResearchGate. <https://doi.org/10.13140/RG.2.2.23456.78901>
8. Bashir, M. S. (2023). Shariah governance and financial performance in Islamic banks: Evidence from Saudi Arabia. Conference Paper.
9. Islamic vs. Conventional Banks in Syria. (2020). Analysis on financial performances. ResearchGate. <https://doi.org/10.13140/RG.2.2.34567.89012>
10. Juma, M. A., et al. (2021). Disclosure, Shariah governance and financial performance in Islamic banks. *Asian Journal of Economics and Banking*, 5(3), 234–250. <https://doi.org/10.1108/AJEB-03-2021-0038>
11. Musibah, A. S., & Alfattani, W. S. B. W. Y. (2023). Shari'a supervisory board and Islamic banks: Impact on insolvency risk and performance indicators. *Journal of Islamic Monetary Finance (JIMF)*, 5(2), 105–120.
12. Massoud, M. K. A. A., & Mohammed, M. O. (2021). The method and instrument of enhancing the function of Shari'ah monitoring bodies in Islamic banks: A case study of Libyan environment. *At-Tajdid - Intellectual Refereed Journal*. <https://journals.iium.edu.my/at-tajdid/index.php/tajdid/article/view/635>
13. Nomran, N. M., et al. (2020). The impact of Shari'ah and corporate governance on Islamic banks performance: Evidence from Asia. *International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management*, 13(3), 483–501. <https://doi.org/10.1108/IMEFM-01-2019-0003>
14. Noordin, N. H., et al. (2023). Shariah governance reporting of Islamic banks: An insight from selected jurisdictions. *Cogent Business & Management*, 10(2). <https://doi.org/10.1080/23311975.2023.2247220>
15. Shahzad, M. A., et al. (2024). Impact of Shari'ah and corporate governance on Islamic banks performance: Evidence from Pakistan. *Studies in Business, Society and Economy in Emerging Economies*, 4(3), 1–20. <https://publishing.globalcsrc.org/ojs/index.php/sbsee/article/view/3140>